

# جهاز الإحصاء يكشف: مصر لم تسجل حالة إفلاس واحدة عام ٢٠٢٠ مقابل حالتين فقط عام ٢٠١٩.. وتراجع الأحكام القضائية لحالات التوقف عن الدفع لـ ٣٢٠٥ حالات.. ومحافظة المنوفية تتصدر قائمة المسددين لأحكام البروتستو

الإثنين، ٢٠ سبتمبر ٢٠٢١

كشفت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مجموعة من المؤشرات الهامة الخاصة بحالات الإفلاس والبروتستو، ومن أهمها أن مصر لم تسجل أية أحكام إشهار إفلاس عام ٢٠٢٠ على الإطلاق، حيث بلغ عدد حالات أحكام إشهار الإفلاس صفر حالة، مقابل ٢ حالة عام ٢٠١٩ بانخفاض قدرة ٢ حالة.

وتشير البيانات "النشرة السنوية لإحصاء حالات البروتستو وأحكام الإفلاس عام ٢٠٢٠ إلى أن قيمة الدين لأحكام إشهار الإفلاس صفر جنيه عام ٢٠٢٠، مقابل ٣٤٠.٣ مليون جنيه عام ٢٠١٩، بانخفاض بلغ ٣٤٠.٣ مليون جنيه.

ويعتبر التاجر في حالة إفلاس إذا توقف عن دفع ديونه التجارية، وذلك بمجرد رفع دعوى ضده أمام المحاكم الاقتصادية بمعرفة الدائن ويشهر إفلاس التاجر فعلا فور صدور حكم نهائي ضده بإشهار الإفلاس ويتم إشهار إفلاس التاجر بناء على طلبه أو طلب أحد الدائنين أو النيابة العامة.

أما البروتستو فهو يعتبر مرحلة سابقة على إشهار الإفلاس، ويعنى عدم وجود رصيد بالبنك يكفى لقيمة الكمبيالة المحررة المستحقة الدفع على التاجر، ينتج عنها اتخاذ إجراءات ضده بالبرتسة لهذه الكمبيالة عن طريق المحكمة واتخاذ إجراءات إشهار الإفلاس.

وبلغ عدد حالات البروتستو التي دفعت قيمته ٣٢٠٥ حالة عام ٢٠٢٠، مقابل ٥٤٤٦ حالة عام ٢٠١٩ بانخفاض بلغ ٢٢٤١ حالة بنسبة ٤١.١%، أما بالنسبة لقيمة الدين لحالات البروتستو التي دفعت قيمته فقد بلغت ٦٥.٧ مليون جنيه عام ٢٠٢٠، مقابل ١٠٣.٥ مليون جنيه عام ٢٠١٩ بانخفاض بلغ ٣٧.٨ مليون جنيه بنسبة ٣٦.٥%.

وسجل عدد حالات بروتستو عدم الدفع نحو ٩٧٦٩ حالة عام ٢٠٢٠، مقابل ١١٠٣٥ حالة عام ٢٠١٩، بتراجع بلغ قدره ١٢٦٦ حالة بنسبة ١١.٥%، بينما بلغت قيمة الدين لحالات بروتستو عدم الدفع ١ مليار جنيه عام ٢٠٢٠، مقابل ٣.٢ مليار جنيه عام ٢٠١٩ بانخفاض بلغت قيمته ٢.٢ مليار جنيه بنسبة ٦٨.٦%.

وأوضحت بيانات جهاز الإحصاء، أن محافظة المنوفية فى المركز الأول من حيث عدد الحالات لبروتستو دفعت قيمته، حيث بلغ عددها ٥٤٣ حالة، بنسبة ١٦.٩%، تليها محافظة القاهرة، حيث بلغ عددها ٤٩٦ حالة بنسبة ١٥.٥% ثم محافظة الجيزة حيث بلغ عددها ٤١٠ حالة بنسبة ١٢.٨% من إجمالى عدد الحالات.

ومن حيث قيمة الدين الذى دفعت قيمته، فقد جاءت محافظة الجيزة فى المركز الأول، حيث بلغت قيمتها ٣١.٣ مليون جنيه بنسبة ٤٧.٦%، تليها محافظة القاهرة حيث بلغت قيمتها ٨.٥ مليون جنيه، بنسبة ١٢.٩%، ثم محافظة المنوفية حيث بلغت قيمتها ٤.٩ مليون جنيه بنسبة ٧.٥% من إجمالى قيمة الدين.